

21 أكتوبر 2015

## من وزير المالية إلى

1946

الموضوع: حول المدة المستوجبة للتفويت في أصول منحت الحق في امتيازات جبائية  
بعنوان اعادة الاستثمار.

المرجع : مكتبكم المؤرخ في 28 سبتمبر 2015

لقد طلبتم بمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يمكن لشركة بعث عقاري التفويت  
في عقار مخصص للكراء كانت قد مولته عن طريق عمليات اكتتاب في رأس مالها منحت الحق  
للمكتتبين في الانتفاع بامتيازات جبائية بعنوان إعادة الاستثمار، وهل يتم التقيد بمدة محددة  
للتملك.

جوابا يشرفني إعلامكم أن الأصول المقتناة في إطار عملية إعادة استثمار منحت الحق في  
الانتفاع بامتيازات جبائية بعنوان إعادة الاستثمار صلب المؤسسة لا يمكن التفويت فيها قبل انتهاء  
السنين الموليتين لسنة الدخول طور الإنتاج الفعلي وكذلك الأمر بالنسبة للسندات المكتتبه في  
إطار عملية إعادة استثمار حيث لا يمكن التفويت فيها قبل انتهاء السنين الموليتين لسنة تحرير  
رأس المال المكتتب.

وعلى هذا الأساس وإذا انتفعت شركتكم بطرح أرباح معاد استثمارها صلبها بعنوان عملية  
الاستثمار المتعلقة بالعقارات موضوع الاستشارة فهي مطالبه بعدم التفويت فيها قبل انتهاء المدة  
المذكورة وفي خلاف ذلك أي في صورة اقتصار الامتياز الجبائي في المكتتبين في رأس مال  
شركتكم فيمكنها التفويت في العقار بصرف النظر عن مدة التملك باعتبار أن المدة المحددة لعدم  
التفويت تقتصر في هذه الحالة على السندات.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير و الإحترام .

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للشركات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواقي